

علم أصول الفقه

أصالة الاحتياط ٢٦-٧-١٤٠١ ١١

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

العلم التفصيلي بالتكليف في بعض أطراف العلم الإجمالي

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

حصول علم إجمالي بمقدار المعلوم بالإجمال في دائرة أصغر من الأطراف

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

العلم التفصيلي

علم إجمالي
أصغر

٤- انحلال
العلم الإجمالي
بالعلم الوجداني

٤ - انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

انحلاله الحقيقي

بمعنى زواله وجدانا

٤ - انحلال العلم
الإجمالي بالعلم
الوجداني

انحلاله الحكمي بمعنى

جريان الأصل المؤمن
في أطرافه الأخرى

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- المقام الثاني - في انحلاله الحكمي فيما لو فرض عدم تحقق الانحلال الحقيقي، و هو يعني جريان الأصل الترخيصى فى بعض الأطراف بلا محذور.

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- و تقرّبه: ان الأصل الترخيصى فى الطرف الذى لا علم به تفصيلا أو خارج عن دائرة العلم الإجمالى الصغير يجرى بلا معارض، لأن الطرف الآخر لا موضوع للأصل فيه، و هذا يعنى انه دام الركن الثالث من أركان منجزية العلم الإجمالى المتقدم شرحها.

هل يمكن الترخيص في بعض الأطراف؟

- و إنما يقع البحث هنا بعد فرض تسليم مانعيته ثبوتاً عن الترخيص في تمام الأطراف، كما هو المعروف لديهم، فقد تعارف بينهم التسليم بكون العلم الإجمالي علة تامّة لحرمة المخالفة القطعية، و اختلفوا في أنه هل هو أيضاً علة تامّة لوجوب الموافقة القطعية أو لا، فذهب المحقق العراقي رحمه الله إلى العلية، و المشهور عن المحقق النائيني قدس سره هو الاقتضاء، و هو المذكور في بعض عبارات تقرير الشيخ الكاظمي على تشويش في ذلك، بحيث كأن مفاهيم العلية و الاقتضاء لم تكن واضحة الحدود عنده آنذاك.

تقريبات أخرى لشبهة التخيير

- و قد اتضح من مجموع ما تقدم في المقامات الثلاثة ان العلم الإجمالي بالتكليف - أي موارد الشك في المكلف به - يجرى فيها الاحتياط **فتجب الموافقة القطعية** فضلا عن **حرمة المخالفة القطعية** الا ان ذلك ليس لمحذور ثبوتى عن جريان الترخيص فى تمام أو بعض أطراف العلم الإجمالي بل **لمحذور إثباتى** خلافا لمبنى المشهور بالنسبة إلى حرمة المخالفة و لمبنى المحقق العراقي (قده) حتى بالنسبة إلى وجوب الموافقة القطعية*.
- * قد اتضح مما مر بطلان هذا المبنى و أن الصحيح هو ما انتهى اليه المحقق العراقي و إن كان فى تفسيره لحقيقة العلم الإجمالي إجمال فتأمل. (مهدي الهادوى الطهرانى)

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- إلتا ان هذا الانحلال الحكمى بناء على مسلك الاقتضاء فى منجزية العلم الإجمالى واضح، و اما بناء على مسلك العلية فحيث يقال بان العلم الإجمالى ينجز الواقع ابتداء لا من باب تعارض الأصول الشرعية أو العقلية فى الأطراف فلا يجرى الأصل حتى فى الطرف الواحد لاحتمال انطباق المعلوم بالإجمال المنجز عليه.

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- و من هنا حاول أصحاب مسلك العلية إثبات الانحلال الحكمي في المقام بإبراز قصور في العلم الإجمالي عن التنجيز بعد ان تنجز أحد طرفيه بمنجز تفصيلي

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- بدعوى ان العلم الإجمالي لا بد و ان يكون صالحا لتنجيز معلومه على كل تقدير أى سواء كان فى هذا الطرف أو ذاك فإذا كان أحد طرفيه منجزا بمنجز آخر كالعلم التفصيلى لم يتمكن العلم الإجمالي ان ينجز معلومه فى ذلك الطرف لأن المتنجز لا يتنجز مرة أخرى و عليه فلا يكون العلم الإجمالي منجزا فى المقام فيجرى الأصل الترخيصى العقلى أو الشرعى عن الطرف الآخر بلا محذور.

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- و هذا الاستدلال يشتمل على **مقدمتين** كلتاهما مما لا يمكن المساعدة عليه:
- **الأولى** - ان العلم الإجمالي لا بد و ان يكون صالحا لتنجيز معلومه على كل تقدير أى سواء كان فى هذا الطرف أو ذاك.
- **الثانية** - ان المتنجز بمنجز آخر لا يمكن ان يتنجز بالعلم الإجمالي.

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- **و المقدمة الأولى** قد تقدم في بحث سابق انه **لا يناسب** **مسلك العلية*** القائل بتنجز الواقع بالعلم الإجمالي و ان كل طرف من أطراف العلم انما يتنجز و لا تجرى فيه قاعدة قبح العقاب بلا بيان لكونه من موارد احتمال التكليف المنجز

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

• * بل يناسبه بناء على تفسيرنا و إن لم يكن مناسباً بناء على ظاهر كلام المحقق العراقي، لأن العلم الإجمالي، بناء على مسلك العلية في تفسيرنا، ينجز الجامع الذي ينظر إليه مفروغا عن تخصصه و انطباقه على الخارج و هذا الجامع محتمل في الطرفين فلا بد من امكان تنجيز العلم الإجمالي للطرفين حتى يكون منجزاً فتأمل. (مهدي الهادوي الطهراني)

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- و إنما **يناسب مع مسلك اقتضاء** العلم الإجمالي لوجوب الموافقة القطعية التي نسبتها إلى الطرفين على حد واحد فيقال بأنه إذا لم تجب الموافقة القطعية بالعلم الإجمالي فهو لا يوجب الموافقة في أحد الطرفين بخصوصه.

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- و المقدمة الثانية يرد عليها:

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- أولاً- ان هذا النهج من الاستدلالات في المسائل الأصولية و الفقهية التي هي أمور ترتبط بالاعتبارات الشرعية أو بمدركات العقل العملي في نفسه غير سديد، إذ ليس باب التنجيز باب الآثار و الظواهر الطبيعية ليقاس بها فيقال مثلاً بان المتنجز لا يتنجز كما ان الموجود لا يوجد أو العرض لا يتعدد على محل واحد بل بابه باب إدراك العقل لحق الطاعة و قبح المخالفة و عدمه

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

• فلا بد و ان يرجع إليه ليري هل يخصص
 حكمه بعدم التنجيز و قبح العقاب
 بخصوص ما إذا كان التكليف محتملاً أو
 يعم ما إذا كان معلوما بعلم إجمالي
 محتمل الانطباق و لكن كان أحد طرفيه
 معلوما بعلم تفصيلي.

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- و من الواضح انه على تقدير القول بقاعدة قبح العقاب بلا بيان و القول بعدم جريانها في موارد العلم الإجمالي لأن التكليف المعلوم بالإجمال قد تنجز بالعلم

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- فمجرد حصول علم أو منجز تفصيلي في أحد طرفيه لا يوجب تخفيف حق طاعة المولى وازدياد التأمين و العذر للمكلف* بل على العكس يستوجب مزيد التنجيز في أحد الطرفين.
- * هذا ليس إزدياداً للتأمين و العذر بل نفيّاً للتنجيز الزائد فتأمل. (مهدي الهادوي الطهراني)

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

- و ثانيا- لو تنزلنا عن الملاحظة المنهجية أيضا نقول بأنه أى مانع من ان يكون حال العلم الإجمالي و العلم التفصيلي حال اجتماع سببين كل منهما تام في نفسه على مسبب واحد هو التنجيز في ذلك الطرف مع استقلال العلم الإجمالي أى احتمال الواقع المنجز بالعلم لتنجيز الطرف الآخر، فهذه الكلمات أساسا لا مأخذ لها*.

٤- انحلال العلم الإجمالي بالعلم الوجداني

• * هذا إذا كان السبب باقياً على سببته و فيه إشكال فتأمل.

• و الحق أن مشكلة الشهيد الصدر هو في كيفية تنجز الواقع بالعلم فإنه يخالطه بحق المولى و لا ارتباط بينهما كما بيناه في حجية اليقين والبراءة العقلية (مهدي الهادوي الطهراني)